

ان الحرية بايجاز تعني القدرة على التفكير السليم والفعل الراجح بدون قيود. يروى عند العرب ان شبيوباً أو احد العبيد قال يوماً قولاً حكماً لعترة بن شداد العبسي أن الحرية تؤخذ من الاسياد والسلطة من الضعفاء. فلا يتسلط على الضعيف الا الاقوى منه ولا يأخذ الضعيف قوته الا من الاسياد، صح هذا سياسياً ولا أروم السياسية وحدها في هذه التأملات بقدر ما أروم تجليلات فكرة الحرية في معناها الوجودي أو الفلسفى، ولا تستقيم فلسفة أو أسئلة الوجود اذا لم توضع في سياقها، لذا ستكون لي اشارات لمعنى الحرية في ما بين العالمين، صحيح أن الفرد ليس مخيراً في مكان ولادته ووفاته ونسبه وقليل أشياء أخرى، لكن المجتمع بشكل عام له طوابع تطبع عليها تاريخياً واستمراريتها يتم الترويج لهذه الطابع اما طوعاً او كرها، فيصبح الفرد في احياناً كثيرة مسؤولاً عن نسبة او مكان ولادته رغم انه ليس مسؤولاً مباشراً عن ذلك، بل هي مسؤولية الآبوبين وظروف أخرى قد نعلمها او لا نعلمه. ان ما يهم هنا هو الافعال المباشرة للفرد والتي يقوم بها عند بلوغ سن معينة ترضيها سن الرشد والمسؤولية. منذ هذا السن لا يصح للفرد أن يأتي ما ينافي المجتمع وقوانينه، وكل من اتي بذلك عن اختيار أو كره فقد يناله غضب الجماعة أو النخبة الحاكمة. ان مستويات ثلاث تحكم في مفهوم الحرية: الفرد، والجماعة الحاكمة أو الدولة أو القانون. منذ ولادته يجد الفرد نفسه محاطاً بنظام تربوي منظم أو غير منظم من طبيعة ما، بحيث لا يأتي ما يستحبه المجتمع وما رباء عليه الآباء والآولون من الجماعة. والجماعة ان كانت تدين بدين دولة ما لا تغير من مسيرها بل تسير على ما سارت عليه نخبة الدولة. سنقف على كثير أمور هنا لنوصل المبتدئ من الحديث بقليل كلام، ولنبدأ من قمة الهرم لنصل الى قاعدته، فإذا كانت الدولة ديمقراطية ووصلت النخبة الحاكمة بطريقة الاقتراع المباشر للأفراد، فذاك مقبول اجمالاً لأن القاعدة تقول بالأغلبية. ومع ذلك فالديمقراطية تقول بأنه لا يجوز للأغلبية أن تضر بمصالح الأقلية وأن وصلت للحكم، لأن الأصل ليس هو الوصول الى الحكم بل طريقة الحكم بشكل يناسب الجميع، حتى الأقلية التي خسرت الانتخابات مثلاً. ان الانتخابات لا تكون ديمقراطية ان لم تكن النخبة الحاكمة تعمل لصالح الجميع، ويكون من حق الأقلية مراقبة الأغلبية في صغيرات الامور وكبيراتها، وللأقلية فرص الحكم في الاستحقاقات الموالية ان ظهر ان الأغلبية غلت مصالحها على مصالح الجميع، وخلال كل ذلك واجب على كل من الأغلبية والأقلية أن تفصح عن برامجها ونتائجها بكل شفافية عند بداية ونهاية كل استحقاق انتخابي لكي يكون المفترע اي المنتخب على دراية بالأمر، ولنكون له حرية الاختيار عن قناعة تامة، ان ظهر أن الأغلبية أو الدولة تتحيز في برامجها، ولا تكشف للمواطنين عمما قامت وما لم تقم به، ان الديمقراطية تستلزم حرية ذات مستوى عال من اللاتحيز. وكل انتخابات مهما كانت نزيهة في ما يخص عملية الاقتراع المباشر لا تهم ولا يمكن الاعتداد بها ان كانت الحرية مفقودة عند الافراد. ان الديمقراطية تبدأ بحرية الافراد،